

انتزاع الاراضي

المقدمة :

ان استخدام القوة لاجبار الافراد علي التنازل عن اراضيهم بشكل غير قانوني او التجريد الغير قانوني للاراضي , العملية التي تعرف بانها " انتزاع الاراضي " , يعتبر انتهاكا لحقوق الانسان- الحرمان التعسفي من الممتلكات الموضح في البيان العالمي لحقوق الانسان . يعتبر انتزاع الاراضي هو اكثر الاشكال الجدلية القانونية و الاخلاقية لامتلاك الاراضي الواسعة النطاق. اذا لم يتم استخدام القوة بشكل مباشر او غير مباشر في عملية امتلاك الاراضي الواسعة النطاق و لم يتم خرق اي قوانين و حصل الافراد علي الارباح الكافية في مقابل ابدال اراضيهم, هل في هذه الحالة تعتبر التبادلات اخلاقية بالضرورة ؟ وفقا لحقوق الانسان المعتمدة علي هذا المنظور, فان هذا البند يناقش ان حقوق الانسان لا يمكن تحليلها بشكل متفرق , لكن يجب ان يتم تقييمها بشكل مجمل بهدف وضع سياق التعرض للانتهاك و الخطر الذي يحدث لمن يقومون بنقل اراضيهم. و بفعل ذلك, فانه يقوم بتوسيع مفهومنا حول ما يتم اعتباره " انتزاع الاراضي" و ما لا يتم اعتباره انتزاعا لها. عبر العقود السابقة , حدثت اغلبية امتلاك الاراضي الواسعة النطاق في الدول التي يتم فيها انتهاك لحقوق الانسان. و ليتم امتلاك الاراضي الواسعة النطاق بشكل اخلاقي , فيجب علي حقوق الانسان ان تحمي و تضمن ان تكون تلك الخيارات حرة و عادلة بشكل فعلي . تلك ليست مناقشة جدلية , تمت بهدف اصلاح العملية, لكنها مناقشة اخلاقية تعتمد علي حماية الارواح و ارزاق المزارعين الصغار و الرعاة , لضمان ان تكون اختياراتهم حرة و عادلة , و ليست نتاج نقص الاختيارات بسبب التعرض للخطر.

انتزاع الاراضي و حقوق الانسان الاساسية :

التعريفات , و الصفات , و التوجهات الخاصة بامتلاك الاراضي الواسعة النطاق تم توضيحها بالتفصيل في المجلد . " انتزاع الاراضي " هو بيع او تأجير الاراضي التي يتم استخدامها علي اساس موسمي , او دائم , او دوري بواسطة الاشخاص اللذين لم يملكوا الموافقة علي تحويل تلك الاراضي , و من تم اخذ اراضيهم بطرق غير قانونية, باستخدام القوة او بدون استخدام القوة. ان المنظمات الدولية , و الحكومات , و الباحثين ركزوا علي امتلاك الاراضي الاجنبية و التي تعدت حجمها 5000 هكتار . المنفعة من هذا التأهيل مستوفاه بالاسفل. لقد ظهرت " انتزاع الاراضي " في سياقات متنوعة, مؤدية الي احداث مجموعة من النتائج السلبية. و تتضمن النتائج علي الاحلال , و فقدان الدخل و الرزق , و تعميق التعرض للخطر , و اعدام الامن الغذائي و سوء التغذية, و فقدان التنوع الحيوي, و التلوث البيئي للهواء , و الاراضي و المياه. بعض الاولويات القومية , مثل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر او تحصين التحكم

السياسي , يمكن ان تحفز او تسهل انتزاع الاراضي علي حساب المزارعين الصغار و الرعاة , اللذين يتم نقل اراضيهم الي المستثمرين.

انتزاع الاراضي هي مجموعة فرعية من عملية اكبر بكثير لامتلاك الاراضي الواسعة النطاق. تلك الظاهرة لا تعتبر جديدة, و لكنها ظهرت علي نطاق مستحدث خلال العقد الماضي. و احيانا يتم تفسير امتلاك الاراضي الواسعة النطاق بانها الطرق التي تعمل علي زيادة الانتاجية الزراعية و الكفاءة او ان عملية التحويل تتم في المناطق التي لا يتم فيها استخدام الاراضي. ان مؤيدي امتلاك الاراضي يشيرون الي امثلة الاستثمار الزراعي الجيد الذي يستفيد منه كل الاطراف كدليل علي ان امتلاك الاراضي الواسعة النطاق يتم بشكل اخلاقي . و تصبح الامثلة الايجابية خطوات غير نموذجية , مثل شركات المجتمع – الخاصة – العامة . ففي معظم الامثلة , يصبح التأثير علي الاشخاص و المجتمعات التي تحول اراضيهم الي المستثمرين تأثيرا سلبيا . حيث ان بعض المستثمرين قد يزرعون محاصيل غير غذائية او تصدير محاصيلهم, لانخفاض كمية السلع الغذائية المتاحة في الاسواق المحلية. قد يسيئ المستثمرون استخدام الموارد المائية او يلوثونها , مما يؤدي الي تناقص الانتاج الغذائي و جودته في المنطقة. اوضحت دراسة البنك الدولي التي تناولت امتلاك الاراضي الواسعة النطاق ان الاستثمارات لم تحقق نسبة عالية من التوظيف , و التي سوف تعمل كعملية بديلة لفقدان الارزاق. ان العائلات التي كانت تعتمد سابقا علي اراضيها الخاصة في استهلاكهم الغذائي اصبحت معتمدة علي الدخل الوظيفي الغير ثابت و النادر و تتأثر باسعار الغذاء المتغيرة , و هذا يزيد من درجة تعرضهم لانعدام الامن الغذائي . ان فائض العمالة , نتيجة استخدام الالات او اختيار المحاصيل , يسبب مستويات مرتفعة من البطالة و انخفاض اجور العمال. لقد ظهرت تلك النتائج السلبية بالخاص في الدول التي تعاني من ضعف قوانينها , حيث تمتلك الحكومات قدرة محدودة لمراقبة الانشطة و العقود, و حيث يتم انتهاك حقوق الانسان بشكل دوري.

قام مجلس بتعريف امتلاك الاراضي الواسعة النطاق بانها عملية غير اخلاقية عندما تتعارض مع مبادئ التنمية الفعلية و عندما يتم وضع حمل ظالم علي الفقير لانتاج الثراء. بينما يعتبر ذلك تقدما محمودا بهدف تقييم الممارسات الغير اخلاقية في عملية امتلاك الاراضي الواسعة النطاق, فان هذا البند يناقش اكثر الاماكن المناسبة لفهم اخلاقيات امتلاك الاراضي بين الافراد و المجتمعات و من خلال تحليل الظروف التي تتم فيها اتخاذ اختياراتهم.

في حالة انتزاع الاراضي, تحدث انتهاكات للحقوق القانونية , انتهاكا لحقوق الملكية و الحماية في مواجهة الانتزاع الغير قانوني للممتلكات. في سياق امتلاك الاراضي الواسعة النطاق , يمثل الانتزاع الغير قانوني للاراضي الاقلية – حيث حدث العديد من امتلاك الاراضي في مناطق تكون بها ملكة الاراضي متنازع عليها او بين الافراد و المجتمعات التي لم تحصل علي حقوق الملكية المناسبة. ناقش مجلس انه عندما يصبح لهؤلاء ممن يتأثرون بامتلاك الاراضي " بعض انواع الدخل الهادف " و عندما يتواجد " ارباح اقتصادية و اجتماعية للمجتمعات " , عندها يمكن ان تصبح عملية امتلاك الاراضي عملية اخلاقية. لذلك , فان معني تلك المدخلات يتناقض اذا اصبح التركيز فقط علي القوة القهرية. فعندما لا يتم حماية حقوق الانسان, فان تلك المدخلات الهادفة قد تتعرض للخطر و قد تتواجد القليل من البدائل المتاحة. من غير الاخلاقي ان تأخذ الاراضي و الارزاق من الافراد , و العائلات , و المجتمعات عندما

يحرمون من حقوقهم الانسانية. ان التحرر في اتخاذ القرار غير كافيا عندما يصبح من يقوم باتخاذ القرار في موقف ضعف . يعتبر ذلك امرا هاما لان كمية امتلاك الاراضي الواسعة النطاق التي حدثت في العقد الاخير قد ظهر في الدول التي لم تصل اليها حقوق الانسان , هكذا يجب تناول موضوع الطبيعة الاخلاقية لامتلاك الاراضي الواسعة النطاق التي تحدث في مثل هذا السياق.

من المفترض ان المجتمع المتكون من 250 عائلة يتم اجباره من خلال الجيش للتنازل عن اراضيهم, و بدون تعويض بهدف صنع الاستثمارات. ان ذلك يمثل امرا غير اخلاقيا لان حقوقهم الملكية يتم انتهاكها بشكل عنيف. الان , افتراض ان هناك 250 عائلة يمتلكون اتخاذ اختياراتهم الخاصة , لكن تحت التهديد بالقوة بواسطة الجيش. هذا الاختيار لا يعتبر اختيارا حرا نتيجة الاجبار , و بالتالي لا يعتبر امتلاك الاراضي اخلاقيا. ثانيا , اعتبار العائلة الواحدة التي هر جزء من المجتمع الذي يفتقر القدرة علي دفع مقابل مادي للحصول علي الرعاية الصحية لاطفاله المرضى. ان العائلة تمثل جزءا من قيمة الارض و نتيجة لموقفها الضعيف و القهر تضطر لقبول العرض كطريقة للحصول علي الرعاية اللازمة. و لان التهديد بالعنف يعتبر غير اخلاقيا نتيجة حدوث عملية الاجبار و القهر, فان هذا التبادل لا يمكن اعتباره غير اخلاقيا , و لا يعتبر اختيارا حرا و عادلا نتيجة وجود عنصري الضعف و الاجبار . اخيرا , افتراض ان المجتمع مكون من 250 عائلة لا يحصل علي الموارد المائية النظيفة, و التعليم , و الرعاية الصحية , و الطرق , و الاسواق, و الخدمات الاساسية الاخرى , لذلك فان الفقر المدقع الهائل يعتبر امرا طبيعيا. حيث يقوم الجيش بمنح تلك الخدمات الضرورية في مقابل تبادل اراضيهم, و التي سوف يتم من خلال الحكومة المحلية في المنطقة التي يمكنون فيها. فيقبل افراد المجتمع بهذا الوضع و يرحل , و يستولي المستثمرون علي اراضيهم. و بمجرد ان تقرر العائلة الواحدة تحت تأثير الضغط و نتيجة ضعفهم , فان هذا القرار يتم اعتباره انه تم نتيجة القهر و الاجبار , و كنتيجة لوجود الفقر المزمن, و نقص الفرص , و كنتيجة لعدم الحصول علي الخدمات الاساسية . هكذا, ليم اعتبار عملية امتلاك الاراضي اخلاقية , معتمدة علي اتخاذ القرار الحر و العادل, فان كل الافراد المنضمين لهذه العملية يجب ان يمتلكوا حقوقهم الانسانية و يجب ان يتم حمايتها. ف يجب ان يعمل ذلك علي تخفيف الضغوط و الضعف , الناتجان عن الرغبة في الاختيار بالاحري الرغبة في نقص البدائل المتاحة.

الفلاسفة اللذين شاركوا في فهمنا لحقوق الانسان و العدالة الاجتماعية, بما فيهم كانت و راولز, يعتبرون عملية اتخاذ القرار تحت ضغط ليست بالعملية الحرة و العادلة. حيث ان الافراد و المجتمعات اللذين يعانون من الفقر المزمن, و انعدام الامن الغذائي , و الفقر الصحي يواجهون اختيارات مهيبه مع وجود فرص محدودة. علي سبيل المثال, تقريبا 800 مليون شخص يعانون من نقص التغذية المزمن و الجوع. مثل هؤلاء الاشخاص لم يحاولوا التثقف في احد, و لا يمتلكون المعايير المناسبة للرعاية و الحياة. بينما لدينا علم مسبق بالتحديات, فان الافراد اللذين يعانون من الصعوبات مثل الفقر المدقع و انعدام الامن الغذائي المزمن احيانا يختارون ما بين الاختيارات الغير مرغوبة. بالنسبة للبعض, تؤدي نتائج موقفهم الضيف الي بيع او تأجير اراضيهم. و هذا الاختيار لا يجب اعتباره انه تم بشكل حر و عادل نتيجة وجود عوامل القهر و الاجبار و الضعف نتيجة الفقر, و الجوع, و المرض. لاجل ان نحصل علي اتفاق مرغوب بين

البائع و المشتري , يجب ان لا يتم اجبار البائع , ليس بشكل مباشر عن طريق الاجبار او بشكل غير مباشر عن طريق الفقر الهائل. و يمكن ان يظهر فقط الامتلاك الاخلاقي للاراضي عندما تتواجد حقوق الانسان وان يتم حمايتها. ان المعايير الادني لحقوق الانسان المطلوبة سوف تتضمن علي الحق في الغذاء, و السكن, و التعليم , و الرعاية الصحية , و الامن. الهدف الحالي هو توضيح الحالة الاخلاقية في مواجهة امتلاك الاراضي الواسعة النطاق الذي يتم في حالة انتهاك حقوق الانسان الاساسية , و ليس الهدف هو سرد الحقوق الضرورية, و لا كيفية تحقيق تلك الحقوق و حمايتها.

هذا البند لا يتناول كيفية تسهيل الاعمال او تعريف العائدات لتحسين عملية امتلاك الاراضي الواسعة النطاق. و لا يتناول هذا البند توفير احتياجات الغذاء المحلية و القومية و العالمية. انما يتناول هذا البند اخلاقيات امتلاك الاراضي الواسعة النطاق, الذي يظهر عادة في البيئات التي يتم فيها انتهاك حقوق الانسان. حيث يتم اهمال القدرة علي تقديم مدخلات هادفة عندما نفتقر وجود حقوق الانسان. الاختيار يكون حرا عندما يمتلك الافراد و المجتمعات حريه الاختيار ما بين الغذاء و الرعاية الصحية و التعليم و اراضيهم و ارزاقهم. ان وجود وجود حقوق الانسان الاساسية و حمايتها حتي يصبح تبادل الاراضي اخلاقيا يمثل موضوعا جدليا سياسيا و يظهر بانه غير عملي. ليس من الضروري دائما ان يصبح الامر عمليا و واقعا, حيث يتطلب التغيير عادة وجود تصور مستقبلي للعالم بحيث يكون تصور ملهم و حالم. بسبب ارتباطه باخلاقيات الغذاء و الزراعة , عندما بدأ بيتر سنجر بالكتابة حول حقوق الحيوان في عام 1970, شعر الكثير بان النقاش الاخلاقي لم يكن متاح عمليا او سياسيا, و ان الطريقة التي تم بها تناول حقوق الحيوان قد تغيرت منذ ذلك الحين. في العديد من اجزاء العالم, تخلل فيها الفقر. وطلب تحقيق حقوق الانسان في عملية امتلاك الاراضي الواسعة النطاق لتصبح اخلاقية قد يمنع الاعمال التجارية نتيجة اهمال و ضعف الحكومات. وضع الاحتياج للاستثمار الاجنبي المباشر بجانب الرغبة في زيادة التدفق التجاري و تغيير التركيز علي اخلاقيات امتلاك الاراضي الواسعة النطاق طبقا لحقوق الانسان , من المحتمل ان يتم اعتبار تصور المستقبل في غياب حقوق الانسان وسط تلك التغيرات امرا بغياضا. يعتبر ذلك حالة اخلاقية التي تستلهم الافكار تجاه المستقبل بحيث يمتلك كل الافراد في كل الاماكن حقوقهم الانسانية .

ما بعد امتلاك الاراضي الواسعة النطاق :

ان النقاش الاكاديمي و الناشط لانتزاع الاراضي يركز علي الاستثمارات الزراعية الاجنبية. حيث يتأثر الافراد و المجتمعات بشكل سلبي بالمستثمرين الاجانب و الاعتبارات الاخلاقية لانتزاع الاراضي يجب ان تشمل تلك التجارب الموسعة. و لقد اشار الناشطين و العلماء الي ان كميات الاراضي تم نقلها الي المستثمرين المحليين, بالمقارنة مع المستثمرين الاجانب. في حين ان تلك الامتلاكات تتجه الي ان تصبح اقل, فانهم يظهرن باعداد اكبر بكثير. علي سبيل المثال, ما بين 2004 و 2009 , قام السكان بنقل 97% من امتلاك الاراضي في نيجيريا, و 78% من امتلاك الاراضي في السودان, 53% من امتلاك الاراضي في موزمبيق, و 49% من امتلاك الاراضي في اثيوبيا. نفس العملية , انتهاك حقوق الانسان يمكن من حدوث امتلاك

للاراضي. و يتعرض افراد المجتمع الاقفر الي الصدمات, مثل امراض المحاصيل و تقلبات الاسعار , و ايضا التحديات التي تظهر من خارج العالم الزراعي, مثل المرض. قد تضطر الارملة الي بيع اراضيها لانها تفتقر الي الموارد لتستطيع رعاية عائلتها, و قد يبيع الاجداد اراضيهم نتيجة الديون. و لقد اشار لي الي ان فقدان الاراضي و الارزاق في تلك النماذج يحدث في العلاقات الرأسمالية القانونية الطويلة المدي. تلك المبيعات, بالرغم من انها قانونية من الناحية التقنية, الا انها ليست حرة و ظالمة. تتم الاختيارات بسبب عدم وجود اي بدائل اخري متاحة. هكذا, عندما لا تتوافر حقوق الانسان و لا يتم حمايتها و نتيجة وجود نقص الاختيارات و الفرص , فان اقفر افراد المجتمع يمكن ان يصبحوا بدون اراضي, و بدون مصدر رزق و محروما من حقوقه مما يؤدي الي انتزاع اراضيهم. نجد اختلاف في عمليات نقل الاراضي و حجمها و معدلها , و لكن نفس اسباب حدوث الاجبار و القهر و الضعف: حيث يتم انتهاك حقوق الانسان و "الرغبة" هي نتاج نقص وجود الاختيارات. من الجدير بالذكر ان امتلاك الاراضي ليست نتيجة قوانين التوريث الضعيفة, لكن "البائع الطوعي و المشتري الطوعي " يتبادلان حيث قد يكون البائع فقط هو من يرغب في البيع نتيجة موقفه الضعيف و الاجبار الذي يخضع له بسبب الفقر, و اتعدام وجود اختيارات متاحة امامه.

الاستنتاج :

ان عملية الحرمان من الحقوق القانونية و احلال الافراد من اراضيهم و مصدر رزقهم , تم تعريف هنا علي انه انتزاع للاراضي, و انتهاك لحقوق الملكية و الحماية من سلب تلك الممتلكات بشكل غير قانوني. لا يجب اعتبار ان حقوق الملكية و الحماية من الحرمان من الحقوق امرا منعزلا عن حقوق الانسان الاخري , مثل حماية الافراد و المعايير المناسبة للصحة و الحياة. و يجب اعتبار مبادئ الموافقة و التحرر و المشاركة انها تتم تحت ضغط و من منطلق وجود قابلية حدوث ضعف نتيجة الحرمان من حقوق الانسان. حتي لو كان للفرد الحق في امتلاك الممتلكات , فان انتهاك حقوق الانسان و الضعف الناتج عن مثل تلك الانتهاكات يتسبب في حدوث وهم الاختيار , و الرغبة بسبب عدم وجود بدائل اخري. يمكن ان تحدث عملية امتلاك الاراضي الواسعة النطاق بشكل اخلاقي فقط عندما يمتلك كل الاطراف حقوقهم الانسانية , يجعلهم ذلك يتخذون الاختيارات بشكل حر و عادل.

الملخص :

ناقشت هذه المادة ان الاختيارات تصبح حرة و عادلة و تصبح عملية اتخاذ القرار هادفة فقط, عندما تتواجد حقوق الانسان بالشكل الصحيح. اغلبية امتلاك الاراضي الواسعة النطاق التي حدثت في العقد الماضي ظهرت في الدول التي يتم فيها انتهاك لحقوق الانسان, لذلك تم تناول الطبيعة الاخلاقية لحدوث امتلاك الاراضي الواسعة النطاق في مثل تلك البيئات . تلك المادة ايضا ركزت علي امتلاك الاراضي الكبير للجانب, لان المعدل الاقل للممتلكات الفعلية يمكن ان يكون كبير في المجمال و متساوي في المشكلات.

المراجع :

Cotula, L. (2013). *The Great African Land Grab? Agricultural Investments and the Global Food System*. New York: Zed Books.

Deininger, K., Byerlee, D., Lindsay, J., Norton, A., Selod, H. & Stickler, M. (2011). *Rising Global Interest in Farmland: Can it Yield Sustainable and Equitable Benefits?* Washington: World Bank.

Djire, M., Keita, A. & Diawara, A. (2012). *Agricultural Investments and Land Acquisitions in Mali: Context, Trends and Case Studies*. London: IIED.

FAO. (2015). *The State of Food Insecurity in the World 2015*. Rome: Food and Agriculture Organization.

Hossain, N. & Green, D. (2011). *Living on a Spike: How is the 2011 Food Price Crisis Affecting Poor People?* Cowley: Oxfam International.

Human Rights Watch. (2016). *World Report*. New York: Human Rights Watch.

Land Matrix. (2015). *By Target Country*. <http://www.landmatrix.org/en/get-the-detail/by-target-country/> [Accessed 31 December 2015].

Lavers, T. (2012). 'Land Grab' as Development Strategy? The Political Economy of Agricultural Investment in Ethiopia. *Journal of Peasant Studies* 39: 105-132.

Li, T. (2014). *Land's End: Capitalist Relations on an Indigenous Frontier*. Durham: Duke University Press.

Makki, F. & Geisler, C. (2011). *Development by Dispossession: Land Grabbing as New Enclosures in Contemporary Ethiopia*. International Conference on Global Land Grabbing 6-8 April, 2011, University of Sussex.

Rahmato, D. (2014). The Perils of Development from Above: Land Deals in Ethiopia. *African Identities* 12: 26-44.

Shete, M. & Rutten, M. (2015). Impacts of Large-scale Farming on Local Communities' Food Security and Income Levels – Empirical Evidence from Oromia Region, Ethiopia. *Land Use Policy* 47: 282-292.

Singer, P. (1975). *Animal Liberation*. New York: Random House.

Via, E. D. (2011). The Politics of "Win-Win" Narratives: Land Grabs as Development Opportunity? International Conference on Global Land Grabbing 6-8 April, 2011, University of Sussex.